قضية الصحراء الغربية في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية

The Western Sahara Issue in light of the Balances of Regional and International Powers

محمد جعبوب [1]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشلف (الجزائر) ، m.djaaboub@univ-chlef.dz

تاريخ إرسال المقال:2020/01/20 تاريخ قبول المقال: 2021/04/20 تاريخ نشر المقال: جوان2021

الملخص

تسعى هذه الدراسة الموسومة بعنوان "قضية الصحراء الغربية في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية" أن تحلل استمرار النزاع في الصحراء الغربية لقرابة نصف قرن دون أن تتمكن الجماعة الدولية أن تحرز أي تقدم نحو حل القضية، ذلك أن هناك قوى إقليمية ودولية تؤثر بمواقفها المتباينة بشأن أسلوب حل قضية الصحراء الغربية، ففي الوقت الذي ترى فيه الجزائر – المدعومة من الأمم المتحدة – أن النزاع يجب أن يحل عن طريق حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، يبقى المغرب متشبثا بحقه التاريخي في السيطرة على إقليم الصحراء الغربية، ويدعمه في ذلك كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المواقف تعبر عن مصالح متعارضة تجعل كل طرف يحاول أن يعظم مصالحه على حساب الأطراف الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الغربية، نزاع، النسق الإقليمي، النسق الدولي، توازن القوى.

Abstract

This study, titled "The Western Sahara Issue in light of the balances of regional and International Powers", seeks to analyze the continuation of the conflict in Western Sahara for nearly fifty years without the international community being able to make any progress towards solving the issue. There are regional and international powers are influencing their divergent positions on how to solve the conflict , because at a time when Algeria sees that the conflict must be resolved through the right of the Sahrawi people to self-determination , Morocco remains attached to its historical right to control the territory of Western Sahara.

Kay words: Western Sahara , Conflict , Regional System , International System , Balance of Power.

المؤلف المرسل: محمد جعبوب، الإيميل المهني: m.djaaboub@univ-chlef.dz

مقدمة

طرح "كارل دويتش" في كتابه تحليل العلاقات الدولية سؤالا جوهريا حول علاقة الأمة بالعالم من حولها ومتى وكيف وما مدى سرعة نهوض شعب أو دولة أو أمة؟ ومتى وكيف وما مدى سرعة قابليتها للإندثار؟ ثم كيف تتكافل طالما هي قائمة مع الشعوب والدول والأمم الأخرى؟ وكيف تتصرف مع الأفراد والمجموعات الصغيرة بداخلها؟ وكيف تكون علاقاتها بالمهيآت الدولية وبالنسق الدولي؟

يتضح من هذا التساؤل أن "دويتش" كان يريد أن يفسر السياسة الدولية والتفاعلات الدولية بشكل عام استنادا على تصور نسقي للعلاقات الدولية، بناء على هذا التصور تحاول الدراسة التي بين أيدينا أن تحلل السياسة الدولية حول قضية الصحراء الغربية ومستقبلها، وذلك من خلال بحث النزاع في الصحراء الغربية ضمن إطاره العام، أي محاولة الربط بين النزاع من جهة وبيئته الإقليمية والدولية من جهة ثانية.

قصد تحقيق ملاءمة منهجية تبنت الدراسة منهج دراسة الحالة ، باعتباره منهجا يسعى للتركيز على حالة معينة لأجل الإلمام بمختلف جوانبها وحيثياتها، وجمع أكبر قدر من المعلومات بشأنها، بما في ذلك تطوراتها التاريخية والراهنة، ويمثل النزاع في الصحراء الغربية حالة للدراسة تستدعي البحث في خلفياته التاريخية وأطرافه ومختلف تطوراته، كذلك اعتمدت الدراسة على تقنية السيناريو لتقديم بعض التوقعات بشأن مستقبل النزاع في الصحراء الغربية، وذلك بالاستناد على جملة من المعطيات الموضوعية المتوفرة.

تسعى الدراسة للإجابة عن إشكالية رئيسية مفادها: ما مدى تأثير توازنات القوى الإقليمية والدولية في قضية الصحراء الغربية؟

وكإجابة أولية عن الإشكالية تبنت الدراسة الفرضيات التالية:

- تتأثر مسألة حل النزاعات بطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية السائدة.
- إن زيادة التنافس بين القوى الإقليمية يؤجج النزاعات في المنطقة.
- تستغل القوى العظمى والكبرى النزاعات الإقليمية لتعظيم مصالحها في الإقليم.

قصد اختبار هذه الفرضيات والإجابة عن الإشكالية السالفة، وكذا الإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

- المحور الأول: إطار نظري
- المحور الثاني: موازين القوى الإقليمية وانعكاساتها على القضية الصحراوية
- المحور الثالث: موازين القوى الدولية وانعكاساتها على قضية الصحراء الغربية
- الخاتمة

2- **المحور الأول: إطار نظري**

تحاول الدراسة من خلال هذا المحور أن تستعرض – بشكل مختصر – الأطر النظرية المعتمدة في التحليل، والمتمثلة في النظرية الواقعية والاقتراب النسقي لتحليل العلاقات الدولية.

1.2- النظرية الواقعية:

الواقعية هي مقاربة نظرية في دراسة العلاقات الدولية، ترجع جذور هذه المقاربة إلى التاريخ القديم حيث اعتبر المؤرخ اليوناني "توسيديدس" أن حروب "البلبونيز" تعود أساسا إلى تفوق دولة "أثينا" عسكريا من جهة وتخوف دولة "إسبرطا" من هذه القوة من جهة ثانية، ويعتبر هذا الرأي من أبرز المقاربات الأساسية في تحليل سلوكات الدول في علاقاتها مع بعضها البعض.

من أبرز المفكرين الواقعيين نجد "ميكيافيلي" و"توماس هوبز" و"هيجل"، لكن رغم أن الواقعية السياسية نمت في كتابات هؤلاء المفكرين، غير أنها لم تظهر كنظرية لتحليل العلاقات الدولية إلا في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين على يد "هانس مورغانتو" الذي وضع أسس التحليل الواقعي في العلاقات الدولية من خلال كتابه "السياسة بين الأمم" الذي صدر في عام 1949 كرد على الأبحاث ذات التوجهات المثالية التي كانت سائدة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.[1]

اعتبر "مورغانتو" أنه لا وجود لمصلحة مشتركة بين الدول (وقد تم استدراك هذا الخطأ من قبل "كينيث وولتز" في إطار الواقعية الجديدة) ، وعليه فالصراع هو السمة الأساسية التي تحكم التفاعلات الدولية، وتقوم الواقعية على خمسة أسس هي:

1- الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية: العلاقات الدولية هي ذات طبيعة صراعية نتيجة لاختلاف وتباين مصالح الفواعل على المستوى الدولي، وعليه فأكثر ما يمكن ان يأمله المجتمع الدولي هو النظام القائم على أساس توازن القوى.

2- الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية التي هي عبارة عن علاقات بين الدول القومية ذات السيادة، أما باقي الفواعل الأخرى فهي فواعل تابعة للدول.

3- القوة هي المحرك الأساسي للدول على المستوى الدولي، بحيث تكون القوة كوسيلة وكغاية في آن واحد.

4- سلوكات الدول في علاقاتها الخارجية محكومة بعامل المصلحة، إذ تعتبر المصلحة المحرك الوحيد للدول في علاقاتها الخارجية، وعليه يمكن تفسير كل سلوك دولي بما يحققه من مصالح للدولة المبادرة بذلك السلوك.

5- العقلانية تعتبر أساس التفكير المصلحي المحض، ذلك أن العقلانية تتطلب دوما الموازنة بين ما تخسره الدولة في سبيل تنفيذ سياسة خارجية معينة، وما يمكن أن تحصل عليه من وراء تجسيد تلك السياسة.[2]

2.2- الاقتراب النسقي:

يندرج التحليل النسقي ضمن تحاليل المدرسة السلوكية في تحليل العلوم الاجتماعية، ويرمي هذا الاقتراب إلى دراسة سلوك الوحدات المكونة للنظام، بهدف التوصل إلى قوانين ثابتة بحكم التكرار، يمكن من خلالها التنبؤ بسلوك وحدات النظام في ظل عوامل الانتظام والتوازن التي تضبط تفاعل تلك الوحدات.[3]

أما على المستوى الدولي ، فنظرية النظم هي منظور كلي لتحليل العلاقات الدولية يبحث في أنماط التفاعل المنتظمة والمستمرة بين الوحدات الدولية، ويركز على الخصائص البنيوية لعمليات التفاعل الدولي، ويقول Ludwing VON BERTALANFFY "أنه يمكن تطبيق نظرية النظام لتحليل أي من مستويات العلاقات الدولية، حيث يمكن تطبيقها بحرية على أية مجموعة من أنماط السلوك المتصلة".[4]

إن تفاعل وحدات النظام الدولي يؤدي إلى زيادة درجة تأثير الوحدات الكبرى أو ذات القوة على باقي الوحدات الأخرى، كما يمكن أن تزيد درجة التفاعل في خلق نوع من التعاون وتطوير المصالح المشتركة، كذلك من بين ما ينجم عن التفاعل بين وحدات النظام أن هذه الأخيرة تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأي سلوك يقوم به أي فاعل دولي، مما يحفز بقية الأطراف على اتخاذ قرارات وتبني مواقف مساندة أو معارضة لسلوك الطرف المبادر، من جهة أخرى فإن الأزمات التي قد يتعرض لها النظام الدولي تتفاوت في تأثيرها على عمل الأنظمة الفرعية ، بحيث قد تزيد من كفاءة بعض الأنظمة الفرعية كما يمكن أن تؤدي إلى إرباك أو انهيار أنظمة فرعية أخرى، وذلك بحسب قدرة تلك الأنظمة على التفاعل مع التحديات التي تفرضها البيئة، وبصيغة أخرى هناك تفاوت في قدرات الأنظمة الدولية في الاستجابة لمتطلبات البيئة الدولية.

وبشكل عام فإن نظرية النظم في تحليل العلاقات الدولية ، تركز على ثلاث نقاط أساسية أولها رصد الخصائص الهيكلية والوظيفية للنظام الدولي والنظم الفرعية التابعة له، وتحديد درجة الارتباط والتفاعل بين هذين المستويين من النظام وكيف يؤثر ذلك التفاعل على درجة الاستقرار في النظام الدولي بشكل عام، وثانيا دراسة مدى قدرة النظام على التعامل والتكيف مع مختلف التحديات والأزمات التي يمكن أن تؤثر على استقرار النظام، إضافة إلى تباين الآليات والأساليب المتاحة لدى النظام قصد ضمان استقراره واستمراره، وثالثا البحث في فواعل النظام الدولي المتمثلة في الدول القومية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني... الخ، وجميع هذه الفواعل تعتبر في حالة تفاعل دائم يتراوح بين الحد الأقصى والحد الأدنى الذي من دونه لا يمكن أن يستمر وجود النظام الدولي وفي شأن التفاعل فإن نظرية النظم تركز كذلك على أهمية تدفق المعلومات بين وحدات النظام باعتبار المعلومة هي الأساس الذي تستند إليه الوحدات في اتخاذ قراراتها وتحديد سلوكها ومواقفها حيال الأطراف الأخرى في النظام.[5]

استنادا على هاذين التصورين تحاول هذه الدراسة أن تحلل قضية استمرار الصراع في الصحراء الغربية باعتباره مسألة في السياسة الدولية تتفاعل فيها مجموعة من القوى الإقليمية والدولية، وهذا التفاعل محكوم بمنطق القوة والمصلحة التي يسعى لتحقيقها كل طرف، وعليه يمكن القول أن الصراع يخضع لطبيعة التوازنات الإقليمية والدولـــية السائدة، وأي تغير في هذه التوازنات سوف ينعكس بشكل مباشر على القضية.

3- المحور الثاني: موازين القوى الإقليمية وانعكاساتها على القضية الصحراوية

تحاول الدراسة في هذا المحور أن تبين تأثير توازنات القوى الإقليمية على القضية الصحراوية ويقصد بالتوازنات الإقليمية مواقف الدول المحورية في منطقة المغرب العربي، والتي تتداخل مصالحها في قضية الصحراء الغربية، بحيث تحاول كل من هذه القوى فرض تصور معين بشأن القضية ، وكلما كانت تلك التصورات متباينة أثر ذلك سلبا على حل القضية ، وتمثل كل من الجزائر والمغرب الدول الإقليمية ذات التأثير البارز في مسار تطور القضية الصحراوية، وهنا يجب التنويه بالدور الذي لعبته موريتانيا في قضية الصحراء الغربية قبل أن تنسحب موريتانيا نهائيا من القضية.

ترجع البدايات الأولى للنزاع بين المغرب وجبهة "البوليساريو" إلى بداية سبعينيات القرن العشرين حيث كان إقليم الصحراء الغربية يخضع لسيطرة الاستعمار الإسباني، وتحت ضغوط الجماعة الدولية الداعية لتصفية الاستعمار، و كذا الأعمال العسكرية لجبهة "البوليساريو" المناهضة للاستعمار الإسباني وافقت إسبانيا على إجراء تقرير المصير في الصحراء الغربية، لكن قبل ذلك استعجلت إسبانيا الأمر ووضعت الإقليم تحت الإدارة المشتركة لكل من المغرب وموريتانيا في إطار اتفاقية ثلاثية في "مدريد" (إسبانيا) عام 1975 ، وهذا الوضع أجج النزاع في الإقليم على ما يناهز نصف قرن من الزمن.

إن للمغرب أطماعا إقليمية في الصحراء الغربية، وحتى في كل من الجزائر وموريتانيا التي كان يعتبرها جزء لا يتجزأ من المملكة، تعود هذه الأطماع المغربية إلى بعض الحجج التاريخية التي ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر.

وما يعزز هذا الطرح أنه في عام 1963 لما انضم المغرب إلى منظمة الوحدة الأفريقية قدم تحفظا يخص مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكان ذلك ينم عن رغبته في توسيع حدوده وضم أقاليم مجاورة من الجزائر والصحراء الغربية وموريتانيا ، وجاء نص التحفظ كالتالي: "من أجل تحقيق سلامة الأراضي المغربية والحفاظ عليها في نطاق حدودها الأصلية، من المهم أن يكون معلوما أن هذا التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف صريح أو ضمني بالأمر الواقع، وهو ما رفضته دائما الحكومة المغربية، أو على أنه تنازل على السعي إلى الحصول على حقوقنا بواسطة الوسائل المشروعة التي في إمكاننا".[6]

تجلت محاولات المغرب في السيطرة على إقليم الصحراء الغربية في إرساله خلال شهر أكتوبر من عام 1975 لحوالي 350000 مواطنا مغربيا – في إطار ما يعرف بالمسيرة الخضراء – إلى الأقاليم الصحراوية التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني آنذاك، وذلك بهدف إظهار الإرتباط بين المغرب والأقاليم الصحراوية، كذلك كانت تلك المسيرة تهدف إلى تجنب سيناريو إعلان إقليم الصحراء الغربية كدولة مستقلة مثل ما حدث في سنة 1960 مع موريتانيا، والتي كانت هي الأخرى ضمن الأطماع الإقليمية للمغرب.[7]

أما بالنسبة للأطماع المغربية في الجزائر فتعود إلى حقبة الاستعمار الفرنسي، فبعد جولات من المفاوضات والاتفاقيات بين المغرب والسلطات الفرنسية التي كانت تسيطر على الإقليم الجزائري، انسحب المغرب من جميع تلك الاتفاقيات الحدودية في سنة 1958 واعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة باعتبارها الشخص المخول بالتفاوض بشأن الحدود بين الجزائر والمغرب ، وفي 06 جويلية 1961 توصل الطرفان إلى توقيع اتفاق سري حول ترسيم الحدود، غير أن هذا الاتفاق لم ينشر إلا خلال حرب الرمال (حرب الحدود بين المغرب والجزائر) في سبتمبر من عام 1963. [8]

"لم يكن النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب على مجرد مناطق صحراوية بل هي مناطق غنية بمناجم الحديد، وإن كانت الثروة هي التي ستتسبب في حشد القوات المغربية على الحدود الجزائرية بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه المناطق بالنسبة للسياسة المغربية في الشمال الغربي لأفريقيا فمن ناحية تربط منطقة كولمب (بشار) بتيندوف، ومن ناحية أخرى فإنها تقرب المغرب من أراضي موريتانيا التي كانت آنذاك مطمعا للسياسة المغربية".

كذلك كان للمغرب مطامع إقليمية في موريتانيا، وهذه المطامع أخرت انضمام موريتانيا إلى منظمة الأمم المتحدة، وذلك لأن الدول العربية (دول الخليج) لم تعترف بموريتانيا واعتبرتها جزء من المملكة المغربية ، كما اعتبرت أن قيام دولة موريتانيا يدخل ضمن المخططات الإمبريالية الرامية لتفكيك العالم العربي، وكانت تونس أول دولة عربية تعترف بموريتانيا ودعمت انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في 23 أكتوبر 1961، رغم ذلك تأخر انضمام موريتانيا فعليا للأمم المتحدة للسبب السالف الذكر إلى غاية عام 1973. [9]

بالنسبة للجزائر فهي الأخرى مباشرة بعد الاستقلال عرفت علاقات جوار متوترة بسبب مشاكل ترسيم الحدود، حيث خاضت الجزائر حربا مع المغرب حول الحدود في سنة 1963، وتم تسوية القضية في عهد الرئيس هواري بومدين بالتوقيع على اتفاقية حسن الجوار في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، رغم ذلك يبقى حوالي 50 كلم من حدود الجزائر مع إقليم الصحراء الغربية غير مرسم، إلا أنه محترم من قبل الطرفين، وذلك تطبيقا لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي أقره ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ثم الإتحاد الأفريقي في مادته الرابعة.[10]

تعتبر الجزائر أن قضية الصحراء الغربيـــة من بين قضايا تقرير المصير في أفريقيا، حيث ورد في

أحد تصريحات الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة حول موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية قوله: "موقفي أن الجزائر بعد ثمان سنوات من الحرب مع فرنسا قبلت الرجوع إلى مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري، إذن لم نستقل إلا بعدما قال الشعب الجزائري، وهذا بعد ثمان سنوات من الحرب، بأنه يريد الاستقلال، ودافعنا منذ 1962 على هذا المبدأ في جميع أقطار العالم، وبخاصة في موضوع كهذا دافعنا عليه في "بليز" ودافعنا عليه في "بروناي"، ودافعنا عليه في "سورينام"، ودافعنا عليه في الصحراء الغربية".[11]

وبتاريخ 21 سبتمبر 2004 ، وخلال تدخله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين، أكد الرئيس الجزائري بوتفليقة أن النزاع بين المغرب وجبهة "البوليساريو" هو مسألة تصفية استعمار يخضع لأحكام القرار 1514 ومخطط السلام الذي أقره مجلس الأمن الدولي بالإجماع، والذي يعطي الشعب الصحراوي الحق التام في تقرير مصيره بكل حرية، وكانت هذه الإشارة أيضا خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في 23 سبتمبر 2009، حيث اعتبرت الجزائر أن مساندة الشعب الصحراوي تمثل مسؤولية بالنسبة للحكومة والشعب الجزائري.[12]

وقد اتخذت الجزائر عدة مواقف ساندت من خلالها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، منها الاعتراف بجبهة "البوليساريو" منذ تأسيسها في عام 1973، كما رفضت الجزائر معاهدة "مدريد" بين المغرب وموريتانيا في 14 نوفمبر 1975، والتي سعى البلدان من خلالها لاقتسام إقليم الصحراء الغربية، أيضا ضغطت الجزائر على إسبانيا بواسطة دعمها لحركة تحرير جزر الكناري، ودفعتها للاعتراف بجبهة "البوليساريو" في عام 1978 ، إلى جانب ذلك آوت الجزائر اللاجئين الصحراويين في عام 1976 ، وفي عام 1979 – في إطار انعقاد مؤتمر القمة الأفريقية في "منروفيا" (ليبريا) – تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من حشد دعم الدول الأفريقية لفائدة القضية الصحراوية، حيث قرر المؤتمرون بالأغلبية إجراء استفتاء حر وعام حول تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية، كما نجحت الجزائر أيضا بتاريخ 22 فيفري 1982 من تمكين الصحراء الغربية من اكتساب العضوية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك بعدما اعترفت ست وعشرين دولة أفريقية بجمهورية الصحراء الغربية، من جهة أخرى فإن الجماعة الدولية أيدت دعم الجزائر للقضية الصحراوية حيث جاء في قرار الأمم المتحدة رقم 2625 ما يلي: "إن على الشعوب عندما تكون بصدد تحقيق تقرير مصيرها أن تبحث وتتلقى الدعم وفقا لأهداف ومبادئ قانون الأمم المتحدة"، كما أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لم تمانع أو تندد باستقبال الجزائر للاجئين الصحراويين على إقليمها.[13]

الجزائر من جهتها ساندت عمل منظمة الأمم المتحدة فيما يخص أسلوب التسوية في الصحراء الغربية، حيث احترمت الجزائر قرار تقرير المصير، وكذا اقتراح كل من الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة Kofi ANNAN وممثله الخاص James BAKER، وجاء الموقف الجزائري هنا استنادا إلى محددات أخرى ذات جذور تاريخية في السياسة الخارجية الجزائرية، مثل ضرورة حل النزاعات بالطرق

السلمية إضافة إلى احترام الشرعية الدولية، وما يؤكد التزام الجزائر بهذه المبادئ تجاه قضية الصحراء الغربية هو عدم محاولتها لاستثمار تفوقها النسبي – مقارنة مع دولة المغرب – بهدف استمالة القوى الكبرى التي تدعم الموقف المغربي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، لصالح التصور الجزائري بخصوص كيفية حل القضية الصحراوية.[14]

أيضا أكدت الجزائر موقفها الرسمي حيال القضية الصحراوية عندما قام وفد من "الكونغرس" الأمريكي بزيارة إلى الجزائر في شهر ماي 2009 من أجل إقناع الجزائر بالدخول في تطبيع مع إسرائيل وكان ذلك في إطار مبادرة لضم أكبر عدد من الدول العربية لفتح اتصال مع إسرائيل، حيث حاول رئيس الوفد الأمريكي مقايضة موقف الجزائر تجاه إسرائيل ، أي قبول التطبيع بتغيير الموقف الأمريكي حيال النزاع في الصحراء الغربية، غير أن الجزائر رفضت مبدأ ربط القضيتين، وأكدت استمرار دعمها لحق الصحراويين في تقرير المصير سلميا وعدم ربط العلاقات الجزائرية الإسرائيلية بموقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تقرير المصير في الصحراء الغربية.[15]

أيضا على الرغم من الحاجة الملحة – حسب توجهات السياسة الخارجية الجزائرية – لتطوير إتحاد المغرب العربي بهدف تحقيق تطلعات الشعوب المغاربية، ودفع التنمية في المنطقة، خاصة في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة ، ورغم ما تشكله قضية الصحراء الغربية من عرقلة لكل محاولة تقارب بين المغرب والجزائر، إلا أن هذه الأخيرة تبقى متمسكة بموقفها النابع من قناعة ثابتة حول حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، حيث يبقى الموقف الجزائري الرسمي يؤيد مقررات منظمة الأمم المتحدة بخصوص تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية.[16]

من خلال المواقف والتصريحات السابقة للسياسة الخارجية الجزائرية، يبدو أن الجزائر تحاول أن تكيف توجهاتها في السياسة الإقليمية، بحيث تكون أكثر تناسقا مع السياق الدولي والشرعية الدولية، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي خلال شهر أفريل 2014 القرار رقم 2152 الداعي لضرورة حل القضية الصحراوية من خلال الحوار بين المغرب وجبهة "البوليساريو"، كما أن مختلف القرارات الأممية السابقة الصادرة بخصوص قضية الصحراء الغربية تؤيد الطرح الجزائري، وتدعو إلى ضرورة احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من خلال الاستفتاء الشعبي، ذلك أن مجلس الأمن الدولي كان قد أصدر بتاريخ 29 أفريل 1991 القرار رقم 690، والذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية (MINURSO) .[17]

بناء على استعراض توجهي كل من المغرب والجزائر بشأن قضية الصحراء الغربية ، يمكن القول أن هناك توجهات متباينة للقوتين الإقليميتين في منطقة المغرب العربي، وهذا الاختلاف يرجع أساسا إلى تباين مصالح الطرفين، وعليه يسعى كل منهما لبسط نفوذه على النظام الإقليمي وفرض تصوراته بشأن القضايا التي تخص المغرب العربي ، وعلى رأسها القضية الصحراوية.

زيادة على ذلك يمكن إرجاع أسـباب الخلاف والتـنافس بين الجزائر والمغرب إلى تباين التوجهات

الإيديولوجية والسياسية لدى القوتين، فالجزائر عقب استقلالها انضمت لكتلة عدم الانحياز، لكن هذا كان ظاهريا فقط ، حيث أن الجزائر من الناحية العملية حرصت على توثيق علاقاتها مع الإتحاد السوفييتي (المعسكر الاشتراكي) ، وتجلى ذلك في التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر كأسلوب للتسيير السياسي والاقتصادي ، وكذا في علاقاتها الاستراتيجية مع الإتحاد السوفييتي، خاصة في ميدان التسلح أما المغرب فقد اختار الانضواء تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية، أي المعسكر الرأسمالي ، ورغم انتهاء الحرب الباردة، غير أن العلاقات الجزائرية المغربية لا تزال تدار بمنطق تلك الحرب ، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التنافس فيما بينهما وأثر على مسار الوحدة المغاربية (في إطار إتحاد المغرب العربي) ، كما انعكس ذلك سلبا على حل القضايا الإقليمية – التي تتصدرها قضية الصحراء الغربية – والتصدي لبعض التهديدات مثل نشاط الجماعات الإرهابية ، وشبكات التهريب، وتجارة المخدرات ، وكذا تداعيات العولمة والتنافس الفرنسي – الأمريكي على المنطقة المغاربية.[18]

على المستوى السياسي أيضا يمكن أن نسجل اختلافا بين المغرب والجزائر، ويبدو ذلك من خلال علاقات المملكة المغربية مع إسرائيل، حيث أن المغرب يعمل على توطيد علاقاته مع إسرائيل من خلال فتح مكتب للعلاقات التجارية بين البلدين ، وهو ما فتح الباب أمام الاختراق الإسرائيلي للمنطقة المغاربية، في الوقت الذي ترفض فيه الجزائر الاعتراف بدولة إسرائيل ، وتدعم بكل ما أوتيت من قوة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة، وعليه فإن إسرائيل سوف تؤيد – بما لديها من إمكانيات مادية وسياسية – الطرف الذي يخدم مصالحها ويحقق لها اعترافا دوليا ، وتجلى ذلك بوضوح من خلال دعمها للمغرب في ملف القضية الصحراوية ومناوءتها للجزائر، وقد وصل الأمر إلى درجة مساومة الجزائر بخصوص اعترافها بإسرائيل مقابل دعم الموقف الجزائري في القضية الصحراوية.[19]

بناء على ما سبق يمكن القول أن استمرار النزاع في الصحراء الغربية هو نتيجة لتباين وجهات نظر حل القضية لدى القوى الإقليمية المؤثرة، والمتمثلة في كلا من المغرب والجزائر، ففي الوقت الذي تعتبر فيه هذه الأخيرة أن النزاع هو قضية تصفية استعمار يجب أن تحل عن طريق حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره السياسي، يبقى المغرب متشبثا بحقه التاريخي في السيطرة على الإقليم، كما يرى المغرب أيضا أن تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية ما هو إلا أحد المشاريع الإمبريالية الرامية لتجزئة أراضيه.

4- المحور الثالث: موازين القوى الدولية وانعكاساتها على قضية الصحراء الغربية

تحاول الدراسة من خلال هذا المحور أن تبين تأثير توازنات القوى الدولية في تطور قضية الصحراء الغربية، حيث توجد العديد من القوى الدولية التي يمكن أن تؤثر في القضية الصحراوية، إلا أن الدراسة سوف تتطرق لأهم قوتين من حيث درجة التأثير في مسار النزاع، ألا وهما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

قبل الخوض في مواقف كل من فرنسا والولايات المتـــحدة الأمريكية حيال القضية الصحراوية تجدر

الإشارة إلى أنه "كثيرا ما تلجأ الدول لتغطية مصلحتها القومية بجملة من القيم والمبادئ العالمية، وعلى رأسها حماية السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان وتحرير الشعوب من الاستبداد ونشر الديمقراطية، في حين أن استخدام القوة لا يعدو أن يكون إلا أسلوبا لتحقيق المصلحة الوطنية، لأن هذه الأخيرة هي المنطق الذي تفكر به أية دولة" ، وعليه يمكن القول أن السياسة الخارجية للدول الكبرى غالبا ما تكون محكومة بعوامل براغماتية (مصلحية) ، ويصدق هذا الطرح على المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه قضية الصحراء الغربية.

أما بخصوص الموقف الأمريكي، فقد كتب مدير مركز واشنطن لدراسات الشرق الأوسط (Robert SATLOFF) في سنة 2005 مقالا تحت عنوان "الفوضى الخلاقة أو البناءة" حاول من خلاله أن يجد تفسيرا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ووصل إلى نتيجة مفادها أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشر الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة، لأن ذلك يعطيها فرصا سانحة للتدخل والتغلغل في الشرق الأوسط، وبالتالي إمكانية ضمان المصالح الأمريكية لدى جميع دول المنطقة، ويبدو أن هذا الطرح منطقي جدا لتفسير ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي، وبالتحديد في قضية الصحراء الغربية.[20]

ومن أفضل الأمثلة على خلق الفوضى من أجل التدخل واقتسام مناطق النفوذ ما سمي بالربيع العربي، إذ استطاعت أوروبا – بقيادة فرنسا – أن تجد ذريعة لإعادة استعمار دول أفريقيا والمغرب العربي في القرن الواحد والعشرين ، حيث تدخلت في تونس وفي ليبيا وفي مالي باسم حماية حقوق الإنسان.

بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية فهي أيضا تسعى لأجل تعزيز نفوذها في منطقة المغرب العربي، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على نقل ملف النزاع في الصحراء الغربية من أدراج منظمة الوحدة الأفريقية (دائرة النفوذ الفرنسي) إلى منظمة الأمم المتحدة (دائرة النفوذ الأمريكي) ، وعليه يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للاستثمار في هذه القضية الخلافية من أجل تعزيز نفوذها وضمان مصالحها في منطقة المغرب العربي.

ونظرا لحساسية العلاقات بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما سعت للحفاظ على الوضع القائم وعدم تأجيج الخلاف من خلال عدم تبنيها لسياسة خارجية مؤيدة صراحة لأحد الطرفين على حساب الآخر، وعليه فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية مخرجات اتفاقية "هيوستن" (الخيار الثالث) في سبتمبر 1997 (هذا المشروع الذي ولد ميتا حيث تم رفضه من قبل المغرب وجبهة البوليساريو على حد سواء) ، وتضمنت الاتفاقية حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك بعد فترة انتقالية في شكل حكم ذاتي تحت سيادة المغرب، ورغم أن المشروع – في هدفه النهائي – يخدم مصلحة المغرب إلا أن حرص الجزائر على دعم جبهة "البوليساريو" خاصة في ظل تحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ سنة 2001 ، دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني موقف محايد حيال القضية، وعليه يمكن القول "أن السياسة الأمريكية تجاه نزاع الصحراء الغربية تبحث عن الحفاظ

على التوازن بين أطراف الصراع وضمان مصالحها في المغرب العربي"، وهذا ما أكدته ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي عندما صرحت أن مسؤولية المأزق الذي آل إليه المخطط الأممي بشأن الصحراء الغربية تقع على عاتق طرفي النزاع أي المغرب و"البوليساريو"، كما أن الرئيس "باراك أوباما" – في رسالته الموجهة إلى الملك محمد السادس في سنة 2009 – اكتفى بتشجيع الأطراف على مواصلة الحوار في سبيل ايجاد حل للقضية الصحراوية تحت راية الأمم المتحدة ، رغم هذا الموقف الأمريكي المحايد ظاهريا، إلا أن الولايات المتحدة كانت تدعم بشكل سري المملكة المغربية ، وتجلى ذلك في رسالة التأييد الموقعة من قبل 233 عضوا في الكونغرس الأمريكي في سنة 2009 [21]، أما في سنة 2020 فقد صرح الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بتاريخ 10 ديسمبر أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعترف بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية، وقد تزامن ذلك مع توقيع المغرب على اتفاقية دبلوماسية مع إسرائيل.[22]

أما بخصوص الموقف الأوروبي ، فرغم وجود تقاطع (تداخل) بين المصالح الأوروبية والأمريكية في الكثير من القضايا الدولية وعلى رأسها الأزمات الاقتصادية وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي، إلا أن الإتحاد الأوروبي لا ينظر إلى نفسه – من الناحية الاقتصادية على الأقل – أنه مجرد تابع أو شريك ثانوي للولايات المتحدة الأمريكية، فعدد سكانه أكبر من تعداد سكان الولايات المتحدة، ونصيبه من التجارة العالمية أكبر، وإسهامه في ميزانية الأمم المتحدة يفوق إسهام الولايات المتحدة (فنسبة 37 بالمائة يساهم بها الإتحاد الأوروبي مقابل 23 بالمائة من المساهمات تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية) ، لذا فالإتحاد الأوروبي يرفض الانصياع السلبي للولايات المتحدة الأمريكية، كما يرفض قبول توجهاتها في السياسة الخارجية دون مناقشة.[23]

ويؤكد هذا التصور العديد من المتتبعين الذين يرون أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي "لم تكن دائما محصنة ضد الخلاف والانقسام ، فمن حين لآخر كانت تطفو على السطح مشاكل تجارية أو اقتصادية أو أمنية، ولم تخل العلاقات أيضا من تنافس تكنولوجي بين الطرفين" ، فالدول الأوروبية – بقيادة فرنسا وألمانيا – قادت حملة دولية مناهضة للاحتلال الأمريكي للعراق في سنة 2003 ، ورغم أنها لم تنجح في وقف الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق، إلا أن الموقف الأوروبي عبر عن توجه جديد في السياسة الخارجية للدول الأوروبية لم تعرفه هذه الأخيرة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1945.

وعليه يمكن القول أن "البناء الأوروبي لا يحقق مبتغاه السياسي إذا لم يفرض نفوذه السياسي المؤثر في العلاقات الدولية من خلال طرح رؤاه الاستراتيجية في إيجاد حلول للقضايا والمشاكل الدولية بطرق عادلة وذات مصداقية وعلى رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية".[24]

وقد ظل الموقف الفرنسي – ومن ورائه الموقف الأوروبي – منحازا للمغرب في القضية الصحراوية، حيث عبر عن ذلك صراحة الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" في أكتوبر 2003 خلال زيارته للمملكة

المغربية، حيث قال بأن فرنسا تؤازر المغرب في قضية الصحراء الغربية على مستوى مجلس الأمن الدولي ، كما صادقت فرنسا على قرار مجلس الأمن رقم 1495 القاضي بعدم قبول أي حل لا يرضي أطراف النزاع، وفي سنة 2013 جدد "فرانسوا هولند" (الرئيس الفرنسي السابق) دعمه للمغرب بشأن النزاع حول الصحراء الغربية.[25]

وعليه فقد صرح الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز في شهر ماي 2000 قائلا: "إن فرنسا أدت دورا غادرا وحاسما في انحراف عمل الأمم المتحدة التي كانت تعمل على إجراء الاستفتاء، إن اقتراح "عنان" هو فرنسي – مغربي بتغطية من الأمم المتحدة، ويشكل إعلان حرب على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره" ، وفي هذا تنديد بموقف فرنسا المساند للمغرب على حساب حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

أيضا ما يعزز الموقف المغربي حيال القضية الصحراوية هو إدارته الجيدة للتنافس الأمريكي – الفرنسي حول منطقة شمال أفريقيا ، واستثمار هذا التنافس لدعم موقفه ، حيث عقد المغرب مثلا اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2004 ، وذلك رغم أن المغرب كانت تربطه علاقة شراكة اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.[26]

بعد استعراض مواقف فرنسا والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه النزاع في الصحراء الغربية باعتبار هذه القوى تؤثر فعلا في مسار القضية الصحراوية، يمكن أن نتطرق لبعض القوى الدولية الأخرى التي تطمح للعب أدوار إقليمية في أفريقيا، والتي يمكن أن تعيد – بتدخلها – التوازن لمنطقة شمال أفريقيا والمغرب العربي ، ومن بين هذه القوى الدولية جمهورية الصين الشعبية ، فتنامي القوة الصينية، سواء في الميدان الإقتصادي أو العسكري أو الثقافي، وفق معدلات عالية يثير تساؤلات عديدة حول مكانة ودور الصين المستقبليين في النسق الدولي، وبشكل عام يمكن القول من وجهة نظر الجغرافيا السياسية أن الزيادة المطردة للقوة الصينية سيدفعها للسعي نحو إعادة النظر في موازين القوى القائمة من أجل تعزيز مصالحها الاستراتيجية في النسق الدولي، وذلك بغض النظر عما يقوله صناع القرار في الصين، والذي يرمي أساسا لعدم إثارة حفيظة القوى المنافسة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.[27]

وتسعى الصين لتطوير علاقاتها مع أفريقيا وتقديم دعم إقتصادي وسياسي مقابل الحصول على موارد طاقوية ، وذلك راجع بالأساس إلى زيادة حاجات الصين من الطاقة بنسبة 10 بالمائة سنويا، ورغم أن استهلاك الصين من النفط تراجع بشكل ملحوظ مع بداية سنة 2020 بسبب جائحة "كورونا"، إلا أن الصين تبقى أكبر مستورد للنفط الخام في العالم ، حيث بلغت واردات الصين من النفط خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2020 حوالي 10.353 مليون برميل يوميا [28]، مع العلم أن الإنتاج الآسيوي من الموارد الطاقوية لا يكفي لسد هذه الاحتياجات، وعليه فإن الصين تتجه لتوطيد علاقاتها مع الدول البترولية في أفريقيا، "والصين تكافئ أصدقائها الأفارقة بالدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية"، وهذا التوجه الصيني في السياسة الخارجية يمكن أن توظفه الجزائر – باعتبارها دولة بترولية

– قصد تأييد موقــفها من قضية الصــحراء الغربية، وبالتــالي إمكانية الــتعديل في موازين القوى العالمية والإقليمية.[29]

يمكن القول مما سلف أن استمرار النزاع في الصحراء الغربية لا يتوقف على وجهات نظر متباينة حول أسلوب حل القضية لقوى إقليمية ممثلة في المغرب والجزائر فقط، بل توجد قوى دولية أخرى تؤثر بمواقفها في القضية، حيث تدعم كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الموقف المغربي، رغم أن ذلك يتعارض مع هدف بعثة الأمم المتحدة الرامي لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية وتجدر الإشارة هنا إلى أن مواقف القوى الدولية المشار إليها آنفا تستند إلى خلفيات مصلحية محضة وبالتالي يمكن أن تتغير هذه المواقف بتغير المصالح والأهداف.

الخاتمة

بناء على كل ما سبق يمكن القول أن النزاع في الصحراء الغربية هو نزاع يعود إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، عندما قررت إسبانيا – التي كانت تسيطر على الإقليم في إطار الحركة الإستعمارية – إن تنسحب من الصحراء الغربية، غير أنه وقبل إجلاء القوات الإسبانية من الصحراء أعرب المغرب عن أطماعه في ضم الإقليم الذي يمثل حسب حججه التاريخية امتدادا للتراب المغربي تجلت الأطماع المغربية في الإقليم من خلال ما عرف بالمسيرة الخضراء في عام 1975، ثم التوقيع على اتفاقية "مدريد" التي تقاسم بموجبها كل من المغرب و موريتانيا مسؤولية إدارة الإقليم بعد انسحاب إسبانيا، لكن الجزائر رفضت معاهدة "مدريد" باعتبارها مصادرة واضحة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره السياسي، خضعت إدارة النزاع منذ ذلك الوقت لمنطق الحرب الباردة إلى غاية سنة 1991 عندما أقر مجلس الأمن الدولي تشكيل بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.

لم تتمكن جهود منظمة الأمم المتحدة حتى بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أن تضع حدا للنزاع في الصحراء الغربية، ويمكن أن نفسر ذلك باعتبار أن النزاع ما هو في الأصل إلا انعكاس لذلك التنافس بين القوى الإقليمية والدولية ممثلة في المغرب المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة، والجزائر التي يتوافق تصورها – حول حل القضية – مع مقترحات بعثة الأمم المتحدة من جهة أخرى.

يعتبر التنافس بين الجزائر والمغرب هو أساس استمرار النزاع في الصحراء الغربية، ذلك أن المغرب عبر عن رغبته في ضم بعض الأقاليم الجزائرية (وفقا للحدود الموروثة عن الاستعمار) مباشرة بعد نيل الجزائر لاستقلالها السياسي، وأدى ذلك إلى دخول الطرفين في نزاع مسلح في سنة 1963 أدت هذه العلاقات المتوترة بين الطرفين، إلى جانب مبدأ دعم حركات التحرير الذي تتبناه الجزائر في سياستها الخارجية، أن تتبنى الجزائر موقفا منددا باتفاقية "مدريد" ومــحاولات المغرب لبســط نفوذه على

إقليم الصحراء الغربية ، كما تبنت الجزائر موقفا داعما لجبهة "البوليساريو".

حاولت القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل هذا التنافس بين الجزائر والمغرب قصد تعزيز مصالحها ومصالح شركائها (مثل إسرائيل) لدى كلا الطرفين، ففي سنة 2009 حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مقايضة موقفها حيال النزاع في الصحراء الغربية بموقف الجزائر تجاه قضية التطبيع مع إسرائيل، وهو ما رفضته الجزائر، وفي سنة 2020 اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية، وذلك بعد أن وقع المغرب على اتفاقية دبلوماسية مع إسرائيل.

واستنادا على المعطيات السالفة الذكر حاولت الدراسة أن تخرج ببعض السناريوهات المستقبلية بشأن تطور النزاع في الصحراء الغربية، وذلك دائما بالاعتماد على موازين القوى السائدة.

فالسيناريو الأول وهو الأكثر احتمالا يتمثل في استمرار الوضع القائم (Statut–Quo) لأن هذا الوضع يخدم مصالح القوتين الكبيرتين المتنافستين حول منطقة المغرب العربي، أي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث تستثمر هاتان الدولتان في القضية الصحراوية من أجل تعزيز مصالحهما لدى كل من الجزائر والمغرب، أيضا يمكن القول أن الوضع القائم يصب في مصلحة الجزائر باعتبارها تستغل القضية من أجل الضغط على المغرب (القوة المنافسة لها في منطقة المغرب العربي) للتنازل عن بعض مطالبه الإقليمية في التراب الجزائري، كذلك من خلال قضية الصحراء الغربية استطاعت الجزائر أن تبعد المغرب عن منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي لمدة فاقت العشرين سنة، زيادة على ذلك تمثل قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية آخر ورقة تلعبها الجزائر في دورها الإقليمي المنادي بالحرية والداعم لحركات التحرر، وهو الدور الإقليمي الذي طالما تبنته الجزائر منذ استقلالها.

السيناريو الثاني وهو تقرير المصير واستقلال الصحراء الغربية ، وهو سيناريو يؤثر سلبا على موقع المغرب في موازين القوى الإقليمية والدولية، لكنه (السيناريو) من ناحية أخرى يخدم الجزائر كثيرا باعتبار الروابط الوثيقة التي تجمعها مع جبهة "البوليساريو"، كما أن تقرير المصير يجعل مصالح كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لدى الصحراء الغربية تمر عبر الجزائر مما يزيد من مكانتها في منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا.

أما السيناريو الثالث، وهو احتمال ضم الصحراء الغربية للمغرب، وهذا لن يكون إلا على حساب مصلحة الجزائر، وتعزز هذا السيناريو بعد أن اعترف الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بتاريخ 10 ديسنبر 2020 صراحة بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية، يعطي هذا السيناريو تفوقا واضحا من حيث مقدرات القوة للمغرب مما يعني هيمنته على إدارة التفاعلات في منطقة المغرب العربي مقابل تهميش لدور الجزائر الإقليمي، زيادة على ذلك فإن هذا السيناريو سوف يفتح الباب أمام المغرب لتجديد مطالبه التاريخية في بعض الأقاليم الجزائرية وحتى في دولة موريتانيا.

الهوامش

1- محمد مجدان، **تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015، ص.ص. 151 - 157.

2- عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية** ، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص.ص. 181 - 184.

3- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 1997، ص.ص. 132 - 140.

4- غراهام إيفانز" و"جيفري نوينهام"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر. مركز الخليج للأبحاث، مادة "تحليل الأنظمة"، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط. 1، 2004 ، ص. ص. 719، 720.

5- محمد نصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص.25، 26.

6- بطرس بطرس غالي، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية**، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1987 ، ص. 250.

7- Pierre Magnan , « Marche Verte : le 06 Novembre 1975 , le roi Hassen II prenait possession du Sahara » , **francetvinfo.fr** , 07 / 03 / 2021.

8- بطرس غالي، **مرجع سابق**، ص.ص. 245 - 253.

9- عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي**، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع، 2002 ، ص. 245.

10- خالد نزار، **مذكرات اللواء خالد نزار**، الجزائر: منشورات الشهاب، 1999، ص. ص. 59 - 62.

11- عبد العزيز بوتفليقة، **تصريحات وأحاديث صحفية (04 فيفري - 13 أكتوبر 2000)** ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2001، ص. 236.

12- عبد العزيز بوتفليقة،" الخطب والرسائل "، **www.el-mouradia.dz** ، 2018./02/15

13- منقلاتي عبد الله ودحمان تواتي، **البعد الأفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير أفريقيا** ، الجزائر : وزارة الثقافة، ط1 . 2009، ص.ص. 119 - 123.

14- يحي زوبير، "جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليومنا هذا"، في محمد بجاوي محررا، **آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية والتطور**، تر. شوام بوشامة، وهران: دار الغرب، 2003 ، ص. ص. 195 - 208.

15- جريدة **الخبر**، ع. 5657، 04 جوان 2009، ص. 02.

16- علي عياد كرير، "المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة إتحاد المغرب العربي"، في محمد عاشور (محررا) ، **التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا**، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ط. 1 ، 2005 ، ص. ص. 171 . 185.

17 -**El-hayat** , No. 110 , 06 Aout 2014 , p. 24.

18- ميلود بن غربي، "التحديات والرهانات السياسية التي تواجه كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإتحاد المغرب العربي . دراسة مقارنة" ، **فكر ومجتمع**، ع. 20، أفريل 2014، ص.ص. 475 - 492.

19- علي محمد ربيج ، "واقع و آفاق العلاقات الجزائرية المغربية ضمن إتحاد المغرب العربي"، **فكر ومجتمع**، ع. 21 ، جويلية 2014 ، ص.ص. 449 - 470.

20- ليلى مداني، "منطق القوة في العلاقات الدولية والإنقلاب القيمي في النظام الدولي من خلال الممارسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **فكر ومجتمع**، ع, 20 ، أفريل 2014، ص.ص. 350 - 380.

21- محمد بلخيرة، "حالة اللاسلم واللاحرب في الصحراء الغربية ... إلى أين"، **مجلة أكاديميا** ، ع. 06، جوان 2016، ص.ص. 49 - 68.

22- « Donald TRUMP reconnait la souveraineté du Maroc sur le Sahara Occidental » , **www.jeuneafrique.com** , 05 / 03 / 2021.

23- حسام الدين بوعيسي، "المنطقة العربية : حروب المصالح بين أوروبا والولايات المتحدة ... والتحول الديمقراطي الزائف؟؟؟" ، **فكر ومجتمع** ، ع. 15 ، جانفي 2013، ص.ص. 289 - 298.

24- عبد الوهاب بن خليف، "الإتحاد الأوروبي ... ورهان التعددية القطبية"، **فكر ومجتمع**، ع. 08، أفريل 2011 ، ص.ص. 111 - 121.

25- بلخيرة، **مرجع سابق**، ص.ص. 49 - 68.

26- بوعيسي، **مرجع سابق**، ص.ص. 289 - 298.

27- **المرجع نفسه**، ص.ص. 289 - 298.

28- "إرتفاع استهلاك الصين من المنتجات النفطية مع تحسن طلب الصناعة والنقل"، **www.aleqt.com** ، 10 / 03 / 2021.

29- توفيق حكيمي، التحولات الإستراتيجية الكبرى في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة قراءة في مضامين الصعود الصيني"، **فكر ومجتمع**، ع. 19، جانفي 2014، ص.ص. 377 - 390.